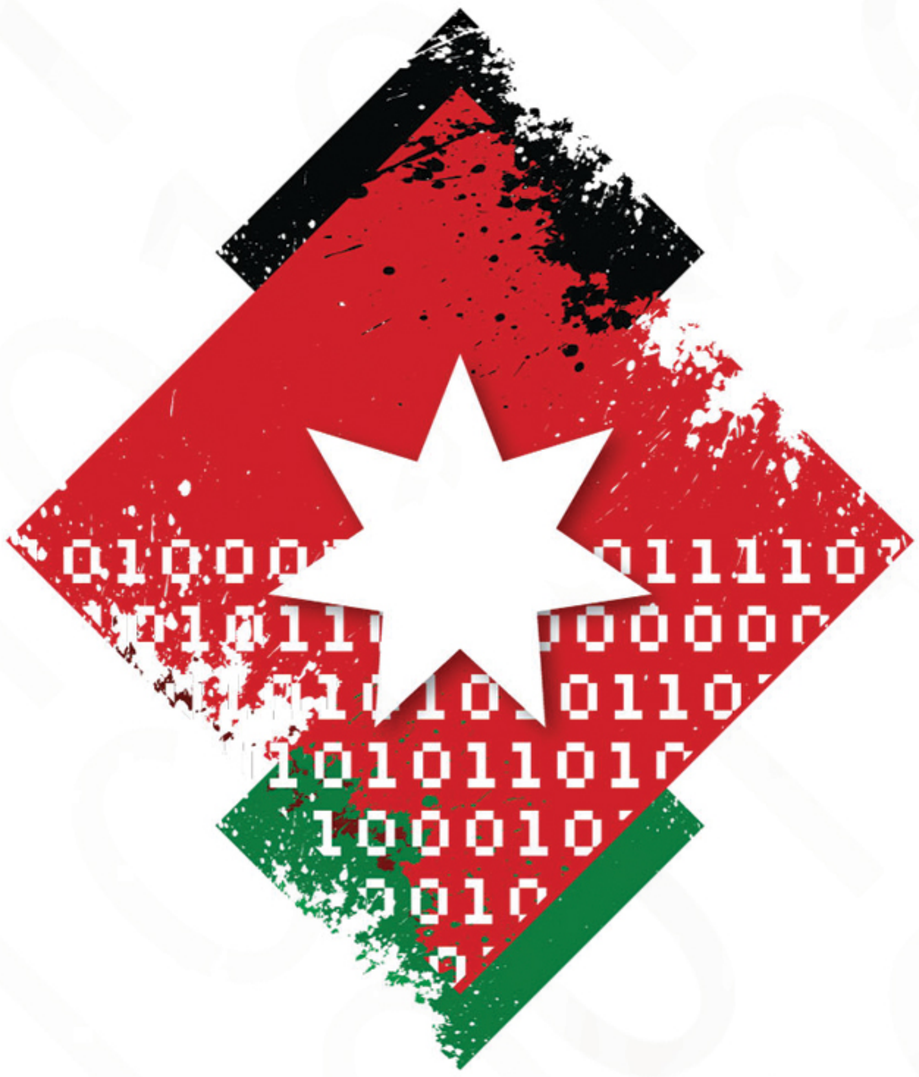

وزارة الاقتـــصاد الرقمـــي والريادة

اقتصاد رقمي شمولي

اتصالات . . . تكنولوجيا المعلومات . . . ريادة

" بإمكان التكنولوجيا أن تكون سبيلنا نحو التعافي ما بعد "كورونا"، فإحدى أبرز جوانب استجابتنا للجائحة تمثلت بنهوض شبابنا الأردني لمواجهة التحدي، حيث قاموا بابتكار حلول رقمية في وقت قياسي، لتعزيز قطاعات الرعاية الصحية، والتعليم، والتجارة الإلكترونية، وعملوا على توفير الخدمات لغيرنا في المنطقة.لذا، لا بدّ من تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار بها، من خلال تسهيل وصولها للتمويل، والتكنولوجيا، والأسواق، أثناء سعينا نحو النمو والتعافي الشاملين ".

من كلمة جلالة الملك عبد الله الثاني في منتدى بلومبيرغ للاقتصاد الجديد
السادس عشر تشرين الثاني 2020

وزارة الاقـــتـــصـــاد الـــرقـمـــي والـــريـــادة

تقوم الوزارة بتعزيز البيئة التشريعية والتنظيمية والارتقاء بالبنى التحتية لتمكين التحول الرقمي وتحفيز الابداع والابتكار، من خلال تطوير عدة محاور ستكون هي الأساس للاقتصاد الرقمي ولريادة الأعمال في المملكة ، وهي:
البنية التحتية الرقمية والمهارات الرقمية والريادة الرقمية والخدمات المالية الرقمية والمنصات الرقمية.

مهام وزارة الاقـــتـــصـــاد الـــرقـمـــي والـــريـــادة

- توفير البنية التحتية والخدمات المشتركة وتقديم الدعم لكافة المؤسسات الحكومية للتحول الرقمي، واستكمال الشبكة الحكومية ذات النطاق العريض وإدامتها.
- استكمال وإدامة برامج التحول الإلكتروني لجميع مؤسسات الدولة من خلال برنامج الحكومة الإلكترونية.
- إعداد سياسات وتشريعات لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد والريادة لضمان التحول الرقمي.
- تشجيع الاستثمار وتحفيز الابداع والابتكار وإطلاق المبادرات الداعمة لذلك.
- توفيـر البنيـة التحتيـة الضروريـة لدعـم رقمنـة المدفوعات ومنصات نظام الدفع الرئيسية.

مؤشرات عن القطاع

نجح الأردن في إنشاء وتطوير قطاع اتصالات وتكنولوجيا معلومات عالي التنافسية، حيث يعتبر من أكثر القطاعات تطوراً وقوة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مدعوماً لسنوات من القيادة الهاشمية والسياسة الداعمة للقطاع، كما شهد تطوراً ملحوظاً، وتزايد عدد المستخدمين للخدمات الرقمية.

71% معدل انتشار خدمات الانترنت لعام 2020

65% معدل انتشار استخدام الهاتف المحمول لعام 2020

90% معدل انتشار استخدام الهواتف الذكية لعام 2018

ثلاثة مشغلين يقدمون خدمات اتصالات متكاملة وبأسعار منافسة.

حصل الأردن على المركز الرابع عربياً، والـ 49 عالمياً، في مؤشر التنافسية العالمية من تقرير التنافسية الرقمية العالمية الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD 2021.

وحصل على المركز 11 عالمياً في استخدام وتحليل البيانات سواء كان ذلك في مؤسسات القطاع الحكومي، أو الشركات الخاصة.

وحصل على المركز الثامن عربيا والـ 81 عالمياً، في مؤشر الابتكار العالمي من بين 132 اقتصادا عام 2020.حسب تقرير WIPO .

تقدم الأردن 43 نقطة من العام 2017 – 2020 في مؤشر ممارسة الأعمال التجارية، وفقًا لتقرير "ممارسة أنشطة الأعمال 2020" الصادر عن البنك الدولي.

الأردن من الدول الواعدة رقميًا في العام 2020 بناءً على تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي الصادر عن الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، من خلال البنية التحتية، التعليم والمهارات، الابتكار، والحكومة الإلكترونية وبيئة الأعمال الرقمية.

الإطار القانوني والتشريعي لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد والريادة

إن تفعيل الاقتصاد الرقمي في الاردن وضمان تيسير استخدام التكنولوجيا في كافة القطاعات وتنشيط برنامج التحول الرقمي للحكومة يتم من خلال توفير البيئة التشريعية والبنية التحتية الرقمية اللازمة لضمان تسخير التكنولوجيا الرقمية الحالية والناشئة التي توفرها قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد وذلك عن طريق إيجاد الأطر القانونية والتشريعية اللازمة لإدامة العمل، وتوفير الحماية للمستفيدين، وتشمل هذه التشريعات:

- قانون الاتصالات رقم (13) لسنة 1995 وتعديلاته.
- السياسة العامة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع البريد.
- قانون المعاملات الإلكترونية رقم (15) لسنة 2015.
- قانون الجرائم الإلكترونية رقم (27) لسنة 2015.
- سياسة البيانات الحكومية المفتوحة لعام 2017.
- سياسة تصنيف وإدارة البيانات الحكومية 2020.
- سياسة المنصات السحابية وخدماتها 2020.
- سياسة واجهات برمجة التطبيقات المفتوحة 2020.
- السياسات الوطنية للأمن السيبراني.
- الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني 2018-2023.
- سياسة الذكاء الاصطناعي 2020.
- السياسة الوطنية لريادة الأعمال (قيد الإنجاز).
- الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي (2021-2025)

جاذبية الاستثمار في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الاردن

الأردن بوابة الى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وما بعدها، واحة الاستقرار، حيث نجح في إنشاء وتطوير قطاع اتصالات وتكنولوجيا معلومات عالي التنافسية، وهو قطاع رائد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويخدم حاليًا أسواقًا إقليمية أكبر في عصر التكنولوجيا والابتكار.

يبلغ عدد سكان الأردن 11 مليون نسمة، 70% من السكان هم دون سن الثلاثين. وكنتيجة، يتمتع الأردن بثقافة ريادة الأعمال والشركات الريادية، لذلك عملت الحكومة الأردنية على تشجيع ريادة الأعمال لخلق الوظائف، حيث يمثل سكان الأردن 3٪ من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بينما 23% من رياديي الأعمال التقنيين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هم من الأردن حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) .

ومع استمرار الأردن في تعزيز النظام البيئي الداعم للابتكار، فقد نجح في جذب انتباه العديد من شركات تكنولوجيا المعلومات العالمية مثل ,EXPEDIA CISCO , AMAZON, WEBHELP, RUBICON, JUNIPER, OPENSOOQ BIGO, MICROSOFT, ORACLE, بتأسيس أعمالها في الأردن، حيث تستفيد من موقع الأردن الاستراتيجي واتفاقيات التجارة الحرة.

بنى الأردن نظاماً بيئياً يوفر فرصة قوية لكل من المستثمر والموظف والمستهلك، ويعزز بشكل كبير العناصر الأساسية لسهولة ممارسة الأعمال التجارية فيه، حيث تسعى الوزارة لتحسين كفاءة كل من البنية التحتية، والبيئة التشريعية والمهارات الرقمية للشباب في القطاع لتحقيق الهدف في بناء بيئة استثمارية قوية في الأردن، حيث يتم العمل على العديد من المشاريع بهذا الصدد.

المشاريع والبرامج الداعمة للاستثمار والريادة

الأردن مبادر ورائد في التحديث في الوطن العربي، يستمر في البناء على إرثه الحضاري، حيث تعمل الوزارة على ترسيخ مكانته كمركز للابتكار وإطلاق الأفكار الإبداعية نحو النجاح، وتعمل على العديد من المشاريع والبرامج.

" البرنامج الوطني لحاضنات الاعمال " والذي تم من خلاله تحويل 40 محطة معرفة إلى حاضنات أعمال في كافة محافظات المملكة بما يقارب 3-4 حاضنات أعمال في كل محافظة، وذلك لإتاحة الفرصة للشباب الريادي المبدع للاستفادة من خدمات الاحتضان، ودعم الريادة والرياديين في الأردن بهدف نشر ثقافة ريادة الأعمال في المجتمع المحلي وفي جميع محافظات المملكة وتوفير بيئة العمل والبنية التحتية المناسبة لرياديي الأعمال.

"مشروع الإطار القانوني للشركات المجتمعية" والذي يهدف إلى تسهيل أعمال تسجيل هذه الشركات المجتمعية وحل التحديات التي تواجهها.

"مشروع السياسة الوطنية لريادة الأعمال في الأردن" والتي تهدف إلى تطوير بيئة الأعمال والاستثمار في الأردن وتمكين الشركات الريادية والناشئة.

"مشروع الدفع الالكتروني" توفير البنية التحتية الضرورية لدعم رقمنة المدفوعات ومنصات نظام الدفع الرئيسية ليتم تعزيز التكامل والعمليات التجارية والإجراءات والسياسات الضرورية لتسهيل عمليات الدفع لدى المواطنين، من خلال تحويل المدفوعات من النقود إلى الرقمية.

"برنامج تدريب وتشغيل الخريجين *GIP* " وهو برنامج مبني على الشراكة بين القطاعين العام والخاص ويهدف إلى توفير فرص تدريب وتشغيل للباحثين عن العمل من الخريجين في تخصصات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ودعم الشركات العاملة في هذا القطاع من خلال تقديم دعم مالي ما قيمته (50%) من مكافآت الخريجين الشهرية في شركات القطاع الخاص.

"برنامج المهارات الوطني" الذي يستهدف تدريب 500 خريج سنوياً على المهارات المطلوبة لسوق العمل وتشبيكهم مع شركات القطاع الخاص حيث يتم تدريبهم على المهارات الفنية (مثل: لغات البرمجة المختلفة، الأمن السيبراني، الحوسبة السحابية، تطبيقات الهواتف الذكية، الذكاء الاصطناعي، الشبكات.....) واللغة الإنجليزية والمهارات الحياتية.

"مشروع حافز فرص العمل المؤقتة في القطاع الرقمي والريادي" يهدف إلى خلق فرص عمل مؤقتة من خلال دعم خطط النمو والتوظيف للشركات الرقمية، الشركات الريادية والناشئة، والمنظمات غير الربحية، من خلال تغطية ما يصل إلى 50% من الراتب الشهري (على ان لا تتجاوز المساهمة 200 دينار) بالإضافة إلى حصة الشركة/المؤسسة في الضمان الاجتماعي للموظف الجديد) ولمدة 6 أشهر بحد أقصى.

مشروع الشباب والتكنولوجيا والوظائف (YTJ)

بتنفيذ وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، وبتمويل من مجموعة البنك الدولي بقيمة 200 مليون دولار أمريكي، لمدة 5 سنوات، حيث يهدف المشروع إلى توسيع الخدمات الرقمية الحكومية، وخلق فرص عمل جديدة للشباب الأردني والنساء واللاجئين السوريين في مجالات العمل الرقمي، حيث سيعمل المشروع على القيام بتدخلات تستهدف تنشيط جانبي العرض والطلب في القطاع الرقمي من خلال مكونين أساسيين للمشروع كما يلي:

1 تعزيز دعم توفير المهارات الرقمية في الأردن.

- دعم تنمية المهارات الرقمية بقيادة القطاع الخاص.
- تعزيز كفاءات المهارات الرقمية لطلاب المدارس الحكومية.
- توفير مساحات عمل في المجتمعات المحلية من خلال تجهيز ثلاثة إلى خمسة مراكز تكنولوجية.

2 دعم التوسع في القطاع الرقمي والخدمات

- التوسع والوصول إلى الأسواق للشركات الرقمية والمنصات الرقمية.
- التحول الرقمي لتقديم الخدمات للمواطنين والشركات.
- رقمنة المدفوعات من خلال توفير البنية التحتية الضرورية.

الحوافز والإعفاءات لقطاع تكنولوجيا المعلومات

5%

ضريبة الدخل.

0%

ضرائب جمركية وضريبة مبيعات على المنتجات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات.

0%

ضريبة الدخل على إيرادات تصدير خدمات تكنولوجيا المعلومات لمدة عشر سنوات.

0 دينار

الحد الأدنى للاستثمارات غير الاردنية.

0%

ضريبة مبيعات على خدمات تكنولوجيا المعلومات.

وزارة الاقتـــصاد الرقمـي والريادة

@MODEEJO

WWW.MODEE.GOV.JO
+96265805700

WWW.DIGISOLFZE.COM
0799542225